18
حزيران - 2022

IRAQCOPY

Iraq In Global Think Tanks

نشرة محدودة التداول تصدر عن مركز غداً لادارة الصراع وترصد ما تتناوله مراكز التفكير العالمية عن العراق

- السياسات المناهضة للتطبيع: التنافس الشيعي الداخلي وجهود البرلمان العراقي لتجريم الروابط مع اسرائيل
- اللايقين حول التطبيع العربي مع اسرائيل
- تهديد جديد في العراق للسلام في الشرق الأوسط
- قد يُثبت قانون حظر التطبيع في العراق أنه حيلة سياسية محفوفة بالمخاطر

مركز غداً لإدارة الصراع

- مركز صنع قرار غير ربحي وغير حكومي .
- يعنى بتطوير عملية صناعة القرار في العراق من خلال تطوير الافراد والاساليب والادوات
- يهدف الى رصد كل ما يتعلق بالشأن العراقي في مراكز التفكير العالمية ومراكز صناعة القرار وتقديم البدائل بشأنها.
- يتعامل مع القضايا من باب مصلحة العراق القومية العليا ويقترح تنسيقاً للمصالح مع البلدان الاخرى بما لا يضر بمصلحة العراق.
- يسعى من خلال دبلوماسية موازية الى خلق بيئة تعاون اقليمية لادارة الصراع.
- يساعد الفواعل الداخلية على خلق بيئة حوار مستدامة

غد
Tomorrow لإدارة الصراع

IRAQCOPY
Iraq In Global Think Tanks

نشرة محدودة التدا ول تصدر عن مركز غداً لإدارة الصراع
وترصد ما تتناوله مراكز التفكير العالمية عن العراق

فريق التحرير | IRAQCOPY Iraq In Global Think Tanks

عباس راضي العامري

د. نصر محمد علي
د. كرار انور البديري
فيصل الياسري

د. محمد عبدالله الشمري
د. باقر جواد كاظم
د. ايناس عبدالسادة

+9647905400123 ghadncenter@gmail.com

السياسات المناهضة للتطبيع:

التنافس الشيعي الداخلي وجهود البرلمان العراقي لتجريم الروابط مع اسرائيل

الكاتب:

حارث حسن

باحث ورئيس وحدة العراق في مركز الامارات للسياسات. قبل انضمامه إلى مركز الإمارات للسياسات ، كان زميلًا اقدم في مركز مالكولم إتش كير كارنيغي للشرق الأوسط والمجلس الأطلسي. الدكتور حسن حاصل على درجة الدكتوراه في العلوم السياسية وشهادتي ماجستير في الاتصال السياسي والعلاقات الدولية. كان زميلًا باحثًا أول في جامعة اوروبا الوسطى ، وزميلًا زائرًا في معهد رادكليف للدراسات المتقدمة بجامعة هارفارد ، وزميل ما بعد الدكتوراه في جامعة براندیز. تركز أبحاث الدكتور حسن على العراق والعلاقات بين الدولة والمجتمع والاتجاهات الإقليمية والسياسات الدينية والطائفية

المصدر:

مركز الامارات للسياسات

https://epc.ae/en/details/featured/politics-of-anti-normalization-intra-shia-rivalries-and-the-iraqi-parliament-s-efforts-to-criminalize-ties-with-israel

التاريخ:

7 حزيران 2022

ترجمة وتحرير:

مركز غدا لإدارة الصراع - فيصل الياسري

ملخص تنفيذي

بالرغم من ان القانون يبدو كرد فعل على محاولات مفترضة لجر العراق للتطبيع مع اسرائيل في ضوء الاتفاقيات الابراهيمية الاخيرة, الان ان دوافعه تنبع في واقع الامر من التطورات على المشهد السياسي الداخلي ومن النفوذ الايراني في العراق. وانعكس التنافس بين الصدريين والفصائل المتحالفة مع ايران في الصراع على احتكار سردية «المقاومة في حين سعت الفصائل المسلحة المتحالفة مع ايران الى احتكار خطاب المقاومة وحتى قامت بالتلميح الى انشقاق الصدر الى «المعسكر الاخر» واصبح جزءا من المحور المدعوم غربيا.لذلك, اعتنق الصدر «رفض التطبيع» كالية لدفع هذه الاتهامات عنه. وبالرغم من ان القانون يبدو كرد فعل على محاولات مفترضة لجر العراق للتطبيع مع اسرائيل في ضوء الاتفاقيات الابراهيمية الاخيرة, الان ان دوافعه تنبع في واقع الامر من التطورات على المشهد السياسي الداخلي ومن النفوذ الايراني في العراق. وانعكس التنافس بين الصدريين والفصائل المتحالفة مع ايران في الصراع على احتكار سردية «المقاومة في حين سعت الفصائل

المسلحة المتحالفة مع ايران الى احتكار خطاب المقاومة وحتى قامت بالتلميح الى انشقاق الصدر الى «المعسكر الاخر» واصبح جزءا من المحور المدعوم غربيا.لذلك, اعتنق الصدر «رفض التطبيع» كالية لدفع هذه الاتهامات عنه .وبالرغم من نفي حكومة اقليم كردستان باحتفاظها بعلاقت مع اسرائيل, فان هذه العلاقات غير الرسمية وغير المعلنة ساهمت في تشكيل سردية طهران وحلفائها العراقيين حول تحول الاقليم الى قاعدة للنشاطات الاسرائيلية. وعليه فان تصويت الحزب الديمقراطي الكردستاني مع الصدر لتبني قانون تجريم التطبيع يمكن اعتباره كمحاولة لاحباط ضغوطات ايران وحلفاؤها. ومن الممكن ان ان تكون محاولة للتفوق على مناورة الاطار التنسيقي الذي يعطل الان عملية تشكيل حكومة اغلبية بزعامة الصدر.

في السادس والعشرون من شهر ايار 2022, مرر البرلمان العراقي قانونا يجرم فيه تطبيع العلاقات مع اسرائيل. وعلى غير المعتاد, تمتع القانون بدعم جميع اعضاء البرلمان الحاضرون في المجلس. نص التشريع على عقوبات مشددة تصل الى عقوبة الاعدام والحبس المؤبد للافراد او اعضاء المنظمات التي يثبت اقامتها اي نوع من انواع الاتصال مع اسرائيل. وبالرغم من ان القانون يبدو كرد فعل على محاولات مفترضة لجر العراق للتطبيع مع اسرائيل في ضوء الاتفاقيات الابراهيمية الاخيرة, الان ان دوافعه تنبع في واقع الامر من التطورات على المشهد السياسي الداخلي ومن النفوذ الايراني في العراق.

التنافس بين الصدر والجماعات المدعومة من ايران

تبنت الجماعات السياسية الشيعية التي يتزعمها التيار الصدر والفصائل القريبة من ايران (المنضوية في تحالف سياسي يدعى بالاطار التنسيقي), خطا سياسيا يحذر من التطبيع بعد الاعلان عن الاتفاقيات الابراهيمية في سنة 2020. ولكن توظيف هذا الامر في الخطاب السياسي كان قد تأثر بالسياق العراقي المختلف والناتج عن حراك تشرين التظاهري. فالبعض من هذه الجماعات اتهم الولايات المتحدة واسرائيل بلعب دور في تأجيج الاحتجاجات المضادة للنخب الحاكمة خلال السنوات 2019-2021. واصبحت منظمات المجتمع المدني المدعومة غربيا والتي تتبنى في الغالب خطابا يرتكز على الليبرالية ومبادئ حقوق الانسان هدفا لمثل هذه الاتهامات, وخاصة لان معظم هذه المنظمات ساندت الحركة الاحتجاجية. تدريجيا, اصبحت قضية رفض التطبيع موضع تنافس بين التيار الصدري وحلفاء ايران.

بتمسكهم بالخطاب المعادي لاسرائيل بشدة والـذي طوره زعيمهم التاريخي محمد الصدر, ينظر الصدريون الى اسرائيل كعدو ابدي ويؤمنون بنظرية المؤامرات التي تقف خلفها اسرائيل. وبما ان الصدريين و الفصائل المتحالفة مع ايران يتقاسمان الكثير من الطروحات العقائدية, فقد قاد التنافس السياسي بينهما الى تسابق في ادعاء النقاء الايديلوجي, والذي أثر على مواقفها من قضية التطبيع

IRAQ COPY

مع اسرائيل. وتصاعد توظيف الفصائل المتحالفة مع ايران هذا الخطاب بعد سنة 2019 حينما شنت اسرائيل هجمات جوية بالطائرات الحربية والمسيرة ضد مواقع لقوات الحشد الشعبي العراقي.

كذلك انتقدت الفصائل المتحالفة مع ايران السياسة الخارجية لرئيس الوزراء العراقي مصطفى الكاظمي, الذي تمتع بدعم الصدر, خاصة في مسألة الانفتاح على العالم العربي وتحسين العلاقات مع الاردن ومصر والامـارات العربية المتحدة والسعودية. حيث بدات وسائل الاعلام المقربة من هذه الفصائل بالتلميح, من دون تقديم اي دليل, ان هذه الخطوات ترمي الى تهياة الارضية للتطبيع المحتمل مع اسرائيل.

وانعكس التنافس بين الصدريين والفصائل المتحالفة مع ايران في الصراع على احتكار سردية «المقاومة.» ففي سياق هذا التنافس, كرر الصدر في تصريحاته التأكيد على استقلالية العراق من الهيمنة الخارجية و توجيه النقد الضمني الى التدخل الايراني في العراق, خصوصا وان مثل هذا التدخل ساهم في تعزيز الانقسامات داخل تياره. في حين سعت الفصائل المسلحة المتحالفة مع ايران الى احتكار خطاب المقاومة وحتى قامت بالتلميح الى انشقاق الصدر الى «المعسكر الاخر» واصبح جزءا من المحور المدعوم غربيا.

لذلك, **اعتنق الصدر «رفض التطبيع» كالية لدفع الاتهامات عنه**, خاصة باعتبار هذا الرفض لا يلبي المعارضة الشعبية. فموقف الصدر كان متطابقا مع الموقف الشعبي السائد بين العراقيين. وهو موقف لا يترتب عليه اي اثمان سياسية, اقتصادية, او امنية مكلفة مقارنة مع المواجهة المباشرة مع الولايات المتحدة, خاصة في ضل تطلع الصدر لتعزيز نفوذه على الحكومة القادمة واحتمالية الدفع برئيس وزراء صدري, وهو ما يتطلب بناء علاقات عملية مع واشنطن.

البعد الكردي

ومن الطبيعي فان هنالك عوامل اخرى اشعلت الجدل حول التطبيع, بما في ذلك المؤتمر الذي عقد في مدينة اربيل في شهر ايلول سنة 2021 والذي تم تنظيمه برعاية منظمة امريكية تدعم تطبيع العلاقات

مع اسرائيل. المؤتمر الذي حضره شيوخ عشائر غير مؤثرين تضمن بيانات تدعم تأسيس علاقات مع اسرائيل. وبالرغم من تراجع الكثير من المشاركين في المؤتمر عن تصريحاتهم بعد الادعاء ان منظمي المؤتمر قاموا بخداعهم, وبالرغم من بيان حكومة اقليم كردستان الذي ذكرت فيه عدم مسؤوليتها عن عقد المؤتمر, الا ان الجماعات الشيعية قامت باستغلال الحدث للتهويل من خطر التطبيع.

يضاف الى ذلك **تصاعد التوتر بين القوى المقربة من طهران وبين الحزب الديمقراطي الكردستاني, تحديدا على خلفية تحالف الاخير مع السيد مقتدى الصدر**, الامر الذي لعب دورا في تغذية هذا الخلاف. من المعروف ان الحزب الديمقراطي الكردستاني احتفظ بعلاقات مع احزاب سياسية اسرائيلية معينة وان اراضي اقليم كردستان اصحبت موطنا للكثير من الشركات والمنظمات الغربية, البعض منها يمكن ان تكون له روابط مع اسرائيل. علاوة على ذلك, اسرائيل هي واحدة من الدول الاقليمية القليلة التي عبرت عن تعاطفها مع السعي الكردستاني للانفصال عن العراق. كما ان بعض النفط الكردي الذي يتم تصديره عبر تركي ينتهي به المطاف في اسرائيل.

وبالرغم من نفي حكومة اقليم كردستان باحتفاظها بعلاقات مع اسرائيل, فان هذه العلاقات غير الرسمية وغير المعلنة ساهمت في تشكيل سردية طهران وحلفائها العراقيين حول تحول الاقليم الى قاعدة للنشاطات الاسرائيلية. فقد استخدمت طهران نفس السردية لتبرير هجومها الصاروخي على اربيل في شهر اذار 2022, والذي استهدف منزل رجل الاعمال الكردي الذي يتهمه الايرانيون باستضافة لقاءات لاعضاء من الوكالات الاستخبارية الكردية. وعليه **فان تصويت الحزب الديمقراطي الكردستاني مع الصدر لتبني قانون تجريم التطبيع يمكن اعتباره كمحاولة لاحباط ضغوطات ايران وحلفاؤها. ومن الممكن ان ان تكون محاولة للتفوق على مناورة الاطار التنسيقي الذي يعطل الان عملية تشكيل حكومة اغلبية بزعامة الصدر**, مع حلفاءه من الحزب الديمقراطي الكردستاني, والكتلة السنية الرئيسية.

IRAQ COPY

البعد الايراني

ان خطوة الصدر للدفع نحو اقرار القانون يمكن ان تفهم بكونها موجهة نحو طهران. فالصدر واع لمخاوف ايران الجدية حول احتمالية هيمنته على الحكومة العراقية القادمة. بالاضافة الى وعيه باهمية الدعم الايراني للاطار التنسيقي. هذه الخطوة توصل رسالة الى طهران بان الصدر سيقف بالضد من خصمهم الاقليمي الرئيسي-اسرائيل- وانه لن يقوم بالانضمام الى اي محور اقليمي معاد لايران وان تياره وليس الاطار التنسيقي هو القادر على ثني الحزب الديمقراطي الكردستاني لتحجيم النشاطات الاسرائيلية في كردستان. **الصدر يحاول ابهار ايران والاستجابة الى احد اشتراطاتها السياسية لدعم حكومته التي قد يشكلها وهو ما يكفي لشرح القبول الكردي لتمرير هذا القانون.**

في الوقت ذاتـه, من الممكن ان تكون الفصائل الموالية لايران ادركت حسابات الصدر وراء هذه الخطوة. كتائب حزب الله وحركة النجباء اصدرت بسرعة بيانات في اعقاب اقرار القانون منتقدة الثغرات التي تعتريه, تحديدا السماح بالزيارات الدينية بين العراق والاراضي الفلسطينية المحتلة وحذف فقرة فرض عقوبات على الشركات العاملة في العراق التي تنتهك هذا القانون. وذكرت كتائب حزب الله «ان بعض فقرات القانون يمكن ان تخدم كمداخل لخدمة المخططات الصهيونية المؤذية عن طريق بعض اولئك المرتبطين بمجلس النواب العراقي.»

هـذه المواقف رمـت الـى القاء الشكوك حـول نوايا الصدريين والتزامهم بالجهود الساعية لتجريم تطبيع العلاقات مع اسرائيل. كما تعكس انعدام التجانس في المواقف داخل محور المقاومة, حيث ان كلا من الحكومة الايرانية وحزب الله اللبناني اصدروا في وقت سابق بيانات رحبوا فيها واثنوا على القانون. الامر الذي يعني ان تحفظات الفصائل العراقية المسلحة يتعلق بالتنافس الداخلي مع السيد مقتدى الصدر وليست تعبيرا عن التناغم التام مع الموقف الايراني.

استنتاجات

- ان تبني قانون تجريم التطبيع في البرلمان العراقي يعكس التداخل المتزايد بين المشهد السياسي الداخلي والوضع الاقليمي, خاصة المتعلق بالتنافس الايراني مع خصومها الاقليميين, وعلى رأسهم اسرائيل. ففي الوقت الذي يظهر فيه القانون على انه تعبير عن الموقف العراقي حيال الديناميات الاقليمية الناتجة عن الاتفاقات الابراهيمية, لكنه في حقيقة الامر نتاج لوضع سياسي داخلي ولتنافسات شيعية بينية. كما ان القانون هو احد نتائج محاولات السيد مقتدى الصدر لاظهار التزامه للمواقف المبدأية للتيار الصدري ولتقديم تطمينات لايران بان اي حكومة يهيمن عليها هو لن تقف بجانب المعسكر المعادي لايران.
- يخدم تمرير القانون الفصائل المسلحة المتحالفة مع ايران في تأكيد سرديتها المتعلقة بالمخاطر الكامنة من التطبيع مع اسرائيل. ولكن, من الممكن ان تضعف هذه الجماعات سياسيا, تحديدا اذا ما حفز هذا القانون ايران على الوصول الى تفاهم مع الصدر او زيادة الضغط على حلفاءه لتقديم تنازلات لصالح الصدر من اجل تشكيل الحكومة الجديدة. ويجب الانتباه الى ان هذا القانون تم وضع مسودته باستخدام مصطلحات عامة وبلغة واسعة يمكن ترجمتها بطرق مختلفة. فمن ناحية, سيسمح هذا بتنحية هذا القانون لاعتبارات سياسية واعتبارات تتعلق بموازين القوى. ومن ناحية اخرى, من الممكن ان يستخدم القانون لتقييد الحريات وملاحقة الناشطين ومنظمات المجتمع المدني, ويسهل تجريم الجماعات الليبرالية والعلمانية عن طريق الاتهامات الفضفاضة بالتطبيع.

IRAQ COPY

التوصيات والملاحظات:

- كانت الغاية من تمرير قانون تجريم التطبيع محكومة باعتبارات سياسية تباينت من حزب سياسي لاخر, اكثر من كونها استجابة لمتغيرات البيئة الاقليمية وافتراضات معاهدات السلام الاخيرة التي عقدتها عدة دول عربية مع اسرائيل.

- لعب الانسداد السياسي والفشل في الوصول الى الاتفاق حول تشكيل الحكومة بعد انتخابات اكتوبر الماضي في تصاعد الصدام الخطابي والدعائي بين الاطراف السياسية المتنافسة, وكان السعي الى التطبيع هو احد الاتهامات, الامر الذي دفع بتعجيل اقرار قانون تجريم التطبيع لسحب هذه الورقة من طاولة المزايدة السياسية.

- ان تشريع وتمرير قوانين ذات تأثيرات كبيرة وانعكاسات بعيدة المدى على السياسة الخارجية العراقية لتحقيق مكاسب انية ومرحلية للاحزاب والقوى السياسية العراقية هـو منهج ذو خـطـورة عالية, اذ يتوجب على الاطـراف السياسية النأي بالقضايا ذات الابعاد الاستراتيجية وعزلها عن ميدان الصراعات السياسية الداخلية.

اللايقين حول التطبيع العربي مع اسرائيل

تجريم البرلمان العراقي لاي انفتاح نحو اسرائيل يلقي بالشكوك حول عملية التطبيع المتعلقة بالاتفاقيات الابراهيمية المبرمة في سنة 2020

الكاتب:

جون بيار فيلو

استاذ الدراسات الشرق اوسطية في معهد باريس للدراسات السياسية

المصدر:

صحيفة لاموند الفرنسية

https://www.lemonde.fr/en/international/article/06/06/2022/the-unpredictability-of-arab-normalization-with-israel_4_5985803.html

التاريخ:

6 حزيران 2022

ترجمة وتحرير:

مركز غدا لإدارة الصراع - فيصل الياسري

ملخص تنفيذي

ان التصويت الاخير للبرلمان العراقي هو تذكير بان اتفاقيات ابراهيم, التي تم التوصل اليها قبل عام ونصف, من غير المرجح ان ينظم اليها اي بلد عربي اخر جديد. مالم تقرر اسرائيل انه في هذه المرة, ان توقيع هذه الاتفاقية يستحق تقديم تنازلات جوهرية للجانب الفلسطيني. ويؤشر تصويت اعضاء البرلمان العراقي بالاجماع فشل المحافظين الجدد الذريع. ففي القسم العربي من الشرق الاوسط, وحدها النظم التسلطية هي من قامت بتطبيع العلاقات مع اسرائيل. فقد استخدمت هذه الانظمة التطبيع لارضاء الولايات المتحدة ولابقاء الصمت حول تجاوزاتها القمعية, في الوقت الذي لا تزال فيه الشعوب حساسة تجاه معاناة الفلسطينيين

خلال معرض حديثه في مدينة دالاس يوم الخامس عشر من شهر ايار الماضي, انتقد الرئيس الامريكي الاسبق جورج دبليو بوش قراراً قام باتخاذه رجل بمفرده بشن غزو وحشي و غير مبرر تماما للعراق, قبل ان يقوم بتصحيح نفسه بقوله «اقصد اوكرانيا.» اطلقت زلة اللسان هذه ذات الدلالة والتي تم تغطيتها بشكل مكثف سيلا من النقاشات التي سلطت الضوء على, من بين اشياء اخرى, الشعور الطاغي بالرضى عن النفس حيال الغزو الامريكي الكارثي للعراق في سنة 2003. وبعد مدة قصيرة من حديث الرئيس الامريكي الاسبق, مرر البرلمان العراقي بالاجماع قرارا يجرم فيه اي شكل من اشكال الترويج «للكيان الصهيوني», وهو الوصف الذي كان يستخدم لوصف اسرائيل في الخطاب الدعائي خلال فترة حكم صدام حسين.

هذا التحدي سيظل ضربة قاسية للمحافظين الجدد الذين دفعوا السيد بوش للشروع بمغامرة العراق, مدعين في ذلك الوقت ان «الطريق الى القدس يمر من خلال بغداد.» ووفقا لهذا النمط من التفكير, فان الاطاحة بالديكتاتور العراقي كانت ستتسبب تلقائيا بحدوث عملية تحول ديمقراطي في العراق, والتي ستؤدي بدورها الى التطبيع مع اسرائيل, وهي دينامية ستنتشر في وقت لاحق الى بقية البلدان العربية.

تطبيع ديكتاتوري

بعد مضي عقدين من الزمن, لا يزال العراق يصارع للخروج من دائرة الحروب الاهلية, حيث لا تلوح نهاية في الافق للتحديات التي تواجهها مؤسساته ذات الطابع التمثيلي. **ويؤشر تصويت اعضاء البرلمان العراقي بالاجماع فشل المحافظين الجدد الذريع. ففي القسم العربي من الشرق الاوسط, وحدها النظم التسلطية هي من قامت بتطبيع العلاقات مع اسرائيل.**

فقد استخدمت هذه الانظمة التطبيع لارضاء الولايات المتحدة ولابقاء الصمت حول تجاوزاتها القمعية, في الوقت الذي لا تزال فيه الشعوب حساسة تجاه معاناة الفلسطينيين. فحكومة الرئيس

IRAQ COPY

المصري عبد الفتاح السيسي يفوق عدد السجناء لديها بخمس اضعاف عدد السجناء في عهد حسني مبارك, الذي ورث اتفاقية سنة 1979 للسلام بين انور السادات واسرائيل. والانفتاح السياسي الذي وافق عليه الملك حسين ملك الاردن قبل توقيعه اتفاقية السلام مع اسرائيل سنة 1994, اضحى موضعا للتسائل وتم تقييده بشكل اكبر خلال فترة حكم ابنه الملك عبد الله الثاني.

اما اتفاقيات ابراهيم التي تم توقيعها بين اسرائيل واربعة دول عربية في سنة 2020, بقيادة الامارات, البلد الذي قاد حملة شرسة مضادة للثورات في العالم العربي. البحرين التي وقفت في صف ابو ظبي, تدعم منذ عام 2011 القمع - باستخدام القوة عند الضرورة – ضد التظاهرات المطالبة بالديمقراطية. في السودان, فرض العسكر التطبيع مع اسرائيل على السلطات المدنية, والتي قامت بالاطاحة بها في شهر اكتوبر من عام 2021. المغرب هي الدولة الوحيدة التي تختلف عن هذا التوجه الذي تبنته الانظمة الديكتاتورية. اولا, حجم ونشاط المجتمع المغرب في اسرائيل يعطي التطبيع عمقا انسانيا غائبا عن الاتفاقيات الخمس السابقة. ثانيا, الاعتراف الامريكي بالسيادة المغربية على الصحراء الغربية وهو ادعاء يدعمه اجماع كبير داخل المملكة الشريفية.

ديمومة المسالة الفلسطينية

كان الرئيس الامريكي جيمي كارتر اول رئيس امريكي يتعهد بالقيام بمصالحة «ابناء ابراهيم», وقبل كل شيء, المصالحة بين الاسرائيليين والفلسطينيين. فقد كان كارتر المهندس وراء اول اتفاقية سلام عربية اسرائيلية, اتفاقية كامب ديفيد في سنة 1978, والتي دعت الى ايجاد اطار اقليمي لحل القضية الفلسطينية – بالاضافة الى المعاهدة الاسرائيلية المصرية التي تم توقيعها في العام التالي. في هذه الاتفاقية, لم يحصل الجانب الفلسطيني على اي شيء, نتيجة لاستبعاد منظمة التحرير الفلسطينية.

ولم يتغير الامر حتى عام 1993 , عندما تفاوضت اسرائيل ومنظمة

IRAQ COPY

تحرير فلسطين في مدينة اوسلو, من دون اشعار الولايات المتحدة, على اتفاقية اعتراف متبادل تم توقيعها رسميا في البيت الابيض في وقت لاحق. وفي شهر يناير من عام 2020, عندما اعلن دونالد ترامب اتفاقية القرن مع الفلسطينيين بالاضافة الى رئيس الوزراء الاسرائيلي بينيامين نتنياهو, تم الطلب من الفلسطينين الذين لم يكونوا حاضرين في واشنطن الموافقة على مشروع الدولة التي تمت الموافقة على منحهم اياها في هذه المناسبة.

ومن المفارقات, كان رفض منظمة التحرير الفلسطينية لاتفاقية القرن هو من سهل التقارب الاستراتيجي للعلاقات الاماراتية مع اسرائيل. وكان السيد نيتنياهو, الذي هدد بضم اجزاء من الضفة الغربية في حال رفض الفلسطينيون الاتفاقية, وقف بالضد من تحفظات جيشه على هذا الامر, حيث كان الجيش مرتاحا للادارة التقليدية للوضع القائم. وقد اجل نتنياهو العمل بتهديده هذا كبادرة تجاه ابو ظبي, مقدما اياها كتنازل, سامحا لجميع المنضمين الى اتفاقيات ابراهيم بان لا يربطوا بين التطبيع مع اسرائيل والتقدم في حل القضية الفلسطينية.

وعليه, تم توقيع اتفاقية تجارة حرة تاريخية بين الامارات واسرائيل بعد ايام قليلة من اندلاع اسوء اعمال الكراهية تجاه العرب في منطقة شرق القدس منذ الاحتلال الاسرائيلي سنة 1967. **ان اللامبالاة التي ابداها محمد بن زايد لمعاناة الفلسطينين على اي حال يمكن تقبلها في بلد يحمل عشر المقيمين فيه جنسية البلاد.**

اما في السعودية, حيث ان ثلثي السكان هم مواطنون اصليون, **فان انكار الواقع الفلسطيني في هذه المرحلة هو امر لا يمكن تصوره, خاصة في الوقت الذي يتعرض فيه الاقصى في مدينة القدس وهو مكان العبادة الخاص بالمسلمين للضغوطات من قبل المتطرفين اليهود.** في تونس, الرئيس قيس سعيد, وبالرغم من قربه من الامارات العربية المتحدة, مدعوم, هو واخرين, بالتيار المناهض بشدة للتطبيع. وكذلك الا**مر في الجزائر, حيث لا تزال القضية الفلسطينية واحدة من اخر القضايا التي تتفق عليها**

الحكومة والمعارضة.

والتصويت الاخير للبرلمان العراقي هو تذكير بان اتفاقيات ابراهيم, التي تم التوصل اليها قبل عام ونصف, من غير المرجح ان ينظم اليها اي بلد عربي اخر جديد. مالم تقرر اسرائيل انه في هذه المرة, ان توقيع هذه الاتفاقية يستحق تقديم تنازلات جوهرية للجانب الفلسطيني.

IRAQ COPY

التوصيات والملاحظات:

- ان الاتفاقيات الابراهيمية الاخيرة والتي تم على ضوءها تطبيع العلاقات بين عدة دول عربية واسرائيل كانت في الغالب اتفاقيات بين زعامات وقيادات غير منتخبة وانظمة حكم دكتاتورية يغيب فيها التمثيل الحقيقي للشعوب.
- لا تزال القضية الفلسطينية ومعاناة الشعب الفلسطيني تحتل اهمية كبيرة لدى الشارع العربي وان مسألة تطبيع العلاقات مع اسرائيل دون ايجاد حل للمأساة الفلسطينية هو امر لا يتقبله السواد الاعظم من الجماهير العربية وان المضي في عمليات التطبيع يسهم في تقويض شرعية اي زعامة سياسية تقدم على مثل هذه الخطوة.
- سبق وان وظفت انظمة شمولية وزعامات دكتاتورية متعددة في المنطقة مثل النظام العراقي السابق والنظام السوري والنظام الليبي المعاناة الفلسطينية لتعزيز مشروعية انظمتهم ولمسايرة عواطف جماهيرهم المحلية, في حين تستخدم النظم الدكتاتورية في الوقت الحاضر التطبيع مع اسرائيل لكسب الدعم والتأييد الغربي وتأمين استمرارهم وبقائهم في السلطة عن طريق الدعم الخارجي.

IRAQ COPY

تهديد جديد في العراق للسلام في الشرق الأوسط

الكاتب:

جوزيف براود

رئيس مركز اتصالات السلام

المصدر:

صحيفة وول ستريت جورنال

https://www.wsj.com/articles/a-new-threat-in-iraq-to-peace-in-the-middle-east-israel-diplomatic-progress-anti-normalization-law11654458890-

التاريخ:

5 حزيران 2022

ترجمة وتحرير:

مركز غدا لإدارة الصراع

IRAQ COPY

ملخص تنفيذي

في رحلته القادمة، يحتاج بايدن إلى مواجهة بغداد بشأن قانونها الجديد الذي يمنع الاتصال بجميع (الإسرائيليين). فمن شأن هذا القانون ان يؤدي الى انتشار قوانين مماثلة في المنطقة، الامر الذي سيفضي الى إبطاء
عملية انتقال البلدان في شمال إفريقيا والخليج نحو التطبيع الكامل مع (الكيان الإسرائيلي) وصولا إلى إقامة علاقات مدنية وحكومية أكمل معه، لذلك إذا كان قانون مكافحة التطبيع العراقي ينتج نسخا عربية، فيمكن أن يضغط على الدول التي قامت بتطبيع العلاقات مع (الكيان الإسرائيلي) لعكس مسارها ضد التطبيع.
من خلال دعم دعاة السلام المحليين، يمكن لأمريكا أن تحبط طموحات إيران ووكلائها وغيرهم ممن يشاركونهم تطلعاتهم لعزل (الكيان الإسرائيلي). يجب على واشنطن أن تؤكد صراحة أن العراقيين الذين يؤيدون السلام مع (الكيان الإسرائيلي) لهم نفس الحق في التعبير عن أنفسهم مثل أولئك الذين يختلفون مع موضوع السلام كما يجب على الولايات المتحدة بعد ذلك تصنيف أي أفراد كتبوا أو روجوا أو سعوا إلى إنفاذ قانون مكافحة التطبيع على أنهم غير مؤهلين للحصول على تأشيرات الولايات المتحدة واستخدام عقوبات قانون ماغنيتسكي لعزلهم عن النظام المالي الأمريكي.

IRAQ COPY

إن المكاسب التي حققتها الولايات المتحدة تجاه السلام بين (الكيان الإسرائيلي) وجيرانه أضحت في خطر. فقط أتاحت «اتفاقيات إبراهام»، التي أُنشئت في عام 2020، مزايا اقتصادية ودبلوماسية للدول الأربع التي وافقت على تطبيع العلاقات مع الدولة اليهودية. لكن تحالفاً معارضاً قد تشكل فعلياً من دول وأحزاب سياسية وميليشيات متحالفة مع ممولين متطرفين كويتيين وإيرانيين وقطرين.

فقد أقر البرلمان العراقي نهاية أيار/مايو 2022، «قانون مناهضة التطبيع» الـذي يقضي بالموت لأدنـى اتصال مع مواطن من (الكيان الإسرائيلي). وشهد الأسبوع الماضي **دعوات لسن قوانين مماثلة من قبل أعضاء البرلمان والميليشيات من شمال إفريقيا إلى الخليج**. فقد أقرت اليمن، التي تسيطر عليها جماعة الحوثي المدعومة من إيران، تشريعا مماثلا في 2 حزيران/يونيو 2022.

قبيل رحلة الرئيس بايدن إلى (الكيان الإسرائيلي) والمناطق الفلسطينية والمملكة العربية السعودية وربما إلى دول عربية أخرى، فإن محور المقاومة يهدد بعرقلة الجهود الدبلوماسية لتوسيع «اتفاقيات إبراهام» أو حتى اثباط بعض هذا التقدم. **لذلك يجب على الإدارة الأمريكية أن تساعد دعاة السلام العرب على وقف تلك الجهود**.

تدرك إيران وحلفاؤها كيف أن الانخراط المدني مع (الكيان الإسرائيلي) يسهل الطريق إلى التقدم الدبلوماسي، وبالتالي فهم يسعون جاهدين لإسكات نشطاء السلام والاعتداء على العلاقات الناشئة. **يشمل المدنيون المعرضون للملاحقة القضائية وحتى الإعدام ما يربو على 750.000 عراقي يتابعون صفحات (الكيان الإسرائيلي) الرسمية على مواقع التواصل الاجتماعي العربية، والسياسيون العراقيون الذين زاروا (الكيان الإسرائيلي) بشكل خاص لتحفيز الدبلوماسية، ورجال الأعمال العراقيين و(الإسرائيليين)، وعمال الإغاثة النشطين في الشمال الكردي، و312 عراقياً الذين اجتمع بهم مركز اتصالات السلام في مؤتمر أربيل في أيلول/سبتمبر 2021، للدعوة إلى السلام مع (الكيان الإسرائيلي)**. فقد أخبرتني سحر الطائي -المسؤولة السابقة في وزارة الثقافة العراقية التي أدارت مؤتمرنا- عبر الهاتف أن «القانون الجديد يمثل لنا جميعا الموت».

كتب الباحث العراقي عقيل عباس في مقال رأي بقناة سكاي نيوز عربية أشار فيه: «إن القانون يفتح الباب على مصراعيه للاستبداد في العراق». ونظرًا لأن القانون يدعي أيضًا الولاية القضائية على العراقيين على مستوى العالم، فإن أكثر من 100000 عراقي أمريكي مع أصولهم هم أهداف محتملة له، فضلا عن الأمريكيين الذين يساعدون في جهود السلام على الأراضي العراقية.

إذا كان قانون مكافحة التطبيع العراقي ينتج نسخا عربية، فيمكن أن يضغط على الدول التي قامت بتطبيع العلاقات مع (الكيان الإسرائيلي) لعكس مسارها - ولاسيما السودان، الدولة الموقعة على «اتفاقيات أبراهام». ولكن هذه العلاقة معلقة بالفعل، حيث تريد إدارة بايدن من (الكيان الإسرائيلي) تأجيل المراحل النهائية للاتفاق كجزء من إستراتيجية أمريكية لإنهاء الحكم العسكري في السودان. لذلك تتعرض محاولات (الكيان الإسرائيلي) للاستجابة لهذا الطلب -مع دفع الدبلوماسية من خلال تعزيز العلاقات مع أي قيادة مدنية مستقبلية- للخطر بسبب الضغط المتطرف لتمرير هذه القوانين المناهضة للتطبيع.

قد يؤدي انتشار هذه القوانين أيضًا إلى إبطاء انتقال البلدان في شمال إفريقيا والخليج من أخذ المساعدة الأمنية من (الكيان الإسرائيلي) وصولا إلى إقامة علاقات مدنية وحكومية أكمل معه. ففي المناطق الفلسطينية، حيث تهدف زيارة السيد بايدن إلى إحياء الدبلوماسية النائمة، فإن هذه المقاومة الجديدة ستعزز من الفصائل الوحدوية وتضمن عدم وجود أي صيغة للتسوية مع (الكيان الإسرائيلي) تحظى بنقاش عام.

لكن هناك من يدعم السلام في المنطقة. **إن قانون العراق الجديد المناهض للتطبيع، الذي بدأه الصدريون الشيعة وعززه رئيس البرلمان السني، يتعارض مع الكثير من المشاعر العامة.**

إذ تظهر بيانات المسح أن ما يقرب من نصف السكان في العراق يفضلون اتفاقًا مع (الكيان الإسرائيلي)، مشيرين إلى الرغبة في صد النفوذ الإيراني وإعادة بناء القطاعات المدنية المحاصرة في البلاد من الصحة إلى الصناعة. إن الحنين إلى السكان اليهود القدامى في العراق، الذين كانوا يشكلون 40٪ من سكان بغداد في منتصف القرن العشرين، يزيد

IRAQ COPY

من حدة هذه المشاعر. من **المحتمل أن يكون عدد السكان المؤيدين (للكيان الإسرائيلي) في الدول العربية الأخرى أقل من سكان العراق**، لكن المنطقة لا يزال لديها العديد من دعاة السلام والنشطاء الشجعان الذين ينتظمون ضد قوانين مماثلة - ولا سيما بعض النشطاء في لبنان التي يسيطر عليها حزب الله والتي انتظموا مؤخرا لتحدي قوانين مناهضة التطبيع.

من خلال دعم دعاة السلام المحليين، يمكن لأمريكا أن تحبط طموحات إيران ووكلائها وغيرهم ممن يشاركونهم تطلعاتهم لعزل (الكيان الإسرائيلي). **يجب على واشنطن أن تؤكد صراحة أن العراقيين الذين يؤيدون السلام مع (الكيان الإسرائيلي) لهم نفس الحق في التعبير عن أنفسهم مثل أولئك الذين يختلفون مع موضوع السلام، وأن تؤكد أن القوانين المخالفة تنتهك العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، الذي وقع عليه العراق.**

كما **يجب على الولايات المتحدة بعد ذلك تصنيف أي أفراد كتبوا أو روجوا أو سعوا إلى إنفاذ قانون مكافحة التطبيع على أنهم غير مؤهلين للحصول على تأشيرات الولايات المتحدة واستخدام عقوبات قانون ماغنيتسكي (Magnitsky)[1]* لعزلهم عن النظام المالي الأمريكي**. هذه السابقة من شأنها أن تمنح أعضاء مجلس النوب والمشرعين والمدعين العامين والقضاة حافزًا خطيرًا لترويج أو لتطبيق مثل هذه القوانين المناهضة للتطبيع.

عندما يزور السيد بايدن المنطقة في شهر حزيران/يونيو، يجب عليه أيضًا أن يعلن أنه نظرًا لأن مستقبلا أفضل في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا يعتمد على الشراكة بين العرب و(الكيان الإسرائيلي) والأشخاص من جميع الأديان والأعراق، فإن المدنيين الشجعان الذين يسعون وراء الاتصال عبر الحدود يستحقون التضامن والدعم. إن القيام بذلك من شأنه أن يرسل إشارات ردع أخرى إلى الرافضين للتطبيع، ويبين لماذا يحظى دعم صانعي السلام المدنيين بأولوية لدى الولايات المتحدة. على الرغم من التأخير في إصدار بيان قوي بهذا المعنى، فمن شأنه أن ذلك يساعد في احتواء التهديدات الحالية للحرية وحماية إمكانية تعزيز السلام.

التوصيات والملاحظات:

- يعد كاتب المقال جوزيف برواد، المنظم والميسر لمؤتمر التطبيع في أربيل، وهو أمريكي من أصل يهودي عراقي، يرأس مركز اتصالات السلام، وسبق وان اتهم براود وادين من قبل محكمة نيويورك لسرقته أختاماً حجرية عمرها 4,000 سنة من المتحف الوطني العراقي وتمت مصادرتها في نيويورك وحكمت عليه محكمة بروكلين بالسجن خمس سنوات في العام ٢٠٠٤، بعد ان تم توقيفه في مطار جون إف كينيدي الدولي في نيويورك في العام 2004. واتهم ايضا بتهمة الكذب على الشرطة الفدرالية ومسؤولي الجمارك في مطار كينيدي في حزيران 2003.[2] كما يعمل براود كزميل في معهد واشنطن لدارسات الشرق الأدنى، وهو المعهد الذي يؤيد (الكيان الإسرائيلي) ويعد جزءاً جوهريا من اللوبي الإسرائيلي في الولايات المتحدة. ويسعى الى تقديم الرؤية (الإسرائيلية) للمصالح الامريكية في الشرق الأوسط. كما يعمل براود كمستشار لمركز المسبار للدراسات والبحوث الاماراتي الذي يقع مقره في دبي ويعمل على التحريض ضد الحركات الإسلامية، ورموزها وأفكارها وعلاقاتها، انسجاما مع الموقف الاماراتي ضد الاخوان المسلمون. علاوة على ذلك ينصب اهتمام براود على تنمية العلاقات بين العرب و(الإسرائيليين)، ويهتم براود بشكل خاص بالعراق، وله ثلاث مؤلفات عن العراق الأول بعنوان: (العراق الجديد: دراسة

التوصيات والملاحظات:

في الجريمة والعقاب) والثاني بعنوان: (وصفة لبناء مؤسسات ما بعد صدام في العراق)، والثالث بعنوان: (الموتى المكرمون)، وصـدر اخر كتاب لبراود بعنوان: «الاسترداد: سياسة ثقافية للشراكة العربية الإسرائيلية» عن معهد واشنطن لسياسة الشرق الأدنى في العام 2019، وهو العنوان الذي اشتق منه على ما يبدو اسم مؤتمر أربيل «السلام والاسترداد»، ويبحث هذا الكتاب عن استراتيجية كيفية دحر أجيال من الرسائل المعادية للسامية والرفض في وسائل الإعلام والمساجد والمدارس العربية. وقد درس براود لغات الشرق الأدنى في جامعة ييل والتاريخ العربي والإسلامي في جامعة برنستون. وقد طور لغته العربية بعد عملة لمدة سبع سنوات في الإذاعـة الوطنية المغربية، كما يجيد اللغة الفارسية نظرا لإكماله الدراسات العليا في جامعة طهران.

- بالرغم من إن المقال يعد رداً على اصدار البرلمان العراقي لقانون تجريم التطبيع مع (الكيان الإسرائيلي) إلا إنه جزء من الحملة المنظمة التي يقودها معهد واشنطن بتنظيم من روبت ساتلوف مدير المعهد، والسفير دنيس روس المبعوث الأميركي السابق للسلام في الشرق الأوسط، وجوزيف براود للضغط على العراق بالانضمام الى «اتفاقات ابراهام»، وكانت احدى نتائج هذه الحملة هي مؤتمر أربيل للتطبيع.
- يخشى كاتب المقال من احتمالية امتداد تأثير قانون تجريم

التوصيات والملاحظات:

التطبيع مع (الكيان الإسرائيلي) على المنطقة، مما يدفع برلمانات دول أخرى الى تشريع قوانين مماثلة، او يحرج حكومات المنطقة أمام شعوبها مما يحول دون دفع عجلة التطبيع في المنطقة، ومن اجل تفادي ذلك يسعى كاتب المقال الى لفت أنظار الإدارة والكونغرس للمضي قدما في تشريع «قانون تطبيع العلاقات مع (الكيان الإسرائيلي) لعام 2021» الذي يطلب من وزارة الخارجية الأمريكية محاسبة الدول ومعاقبتها على القوانين التي تضعها وتعاقب الافراد الذين يتواصلون مع (الكيان الإسرائيلي). [3]

الهوامش:

1 قانون ماغنيتسكي الدولي هو قانون للمساءلة حول حقوق الإنسان. إذ يلزم قانون ماغنيتسكي الرئيس الأمريكي بفتح تحقيق بعد تلقيه طلبا من أعضاء لجنة الشؤون الخارجية في مجلس الشيوخ الأمريكي، إذا ما كان أجنبي مسؤولاً عن جريمة قتل أو تعذيب أو انتهاك صارخ لحقوق الإنسان المعترف بها دوليا لممارسته حقه في حرية التعبير. ومنذ 2016 والقانون مُفعّل على مستوى كل دول العالم مما يخولُ الحكومة الأمريكية فرضَ عقوبات على منتهكي حقوق الإنسان في كل أنحاء العالم من خلالِ تجميد أصولهم وحظرهم من دخول الولايات المتحدة وقد تمتدُ العقوبات لأمور أخرى.

2 Eddy Ramirez, An Author Went to Iraq, and Now Will Stand Trial for Theft, The New York Times, 2 Aug, 2004. At: https://www.nytimes.com/200402/08//nyregion/an-author-went-to-iraq-and-now-will-stand-trial-for-theft.html

3 هناك مشروعين قانون مقدمين في العام ٢٠٢١ الى مجلس النواب والكونغرس كلا على حدا تخص حالة دفع التطبيع مع (الكيان الإسرائيلي) ومحاسبة الدول التي ترفض او تجرم تواصل مواطنيها مع (الكيان الإسرائيلي) ينظر:

S.1061 - Israel Relations Normalization Act of 2021, Senate, 117th Congress (20212022-)

H.R.2748 - Israel Relations Normalization Act of 2021, House, 117th Congress (20212022-)

قد يُثبت قانون حظر التطبيع في العراق أنه حيلة سياسية محفوفة بالمخاطر

الكاتب:

يريفان سعيد

هو محلل سياسي متخصص موضوعات الأمن والسياسة والطاقة في الشرق الأوسط، مع التركيز على العراق وتركيا وإيران والخليج وبلاد الشام.

حسين ايبش

كبير باحثين مقيم في معهد دول الخليج العربية في واشنطن، وهو كاتب عمود أسبوعي في موقع بلومبيرج وموقع ذا ناشيونال.

المصدر:

https://agsiw.org/iraqs-anti-normalization-law-could-prove-a-risky-political-stunt/

التاريخ:

6 حزيران 2022

ترجمة وتحرير:

مركز غدا لإدارة الصراع - د. نصر محمد علي

ملخص تنفيذي

كان القانـون بمثابـة اختبـار لـولاء حلفـاء الصـدر الكـورد والسـنّة الذيـن باتـوا جـزءًا من تحالـف إنقاذ وطن في سـياق محاولـة فاشـلة حتـى الآن لتشـكيل حكومـة أغلبيـة. إذ يدين رئيـس البرلمـان السـنّي محمد الحلبوسـي بمنصبـه للصدر، فيمـا يسـعى الحـزب الديمقراطـي الكردسـتاني للحصـول على دعم الصدر لمرشحه لرئاسـة العراق. ومن ثم فقد كان للكورد والسنّة دوافع واضحة لدعم قانون الصدر المناهض لإسـرائيل. أضف إلى ذلك، إذا رفض السـنّة مشـروع القانون، لكانـوا قـد وقعـوا تحـت وطـأة ضغـوط شـديدة واحتجاجات محتملـة مـن قبـل الشـيعة، وكان مـن المحتمـل أن يفقـد الحلبوسـي منصبـه. لذلـك، فقد كان تصويت الكورد والسـنّة بـ «نعم» اسـتراتيجية دفاعية تهدف إلى تجنب غضب الحكم الشـيعي المسـيطر بشـكل متزايـد فـي بغـداد. ومـع ذلـك، قـد يكـون القانـون ضاراً بـكل من هاتيـن الفئتين عبـر تضييق نطـاق دبلوماسـيتهما وتواصلهما مـع دول مجلس التعاون الخليجـي. بـل إن القانـون الجديـد يهـدد في ظاهـره بتوطيد سـيطرة حكومة بغداد التي يهيمن عليها الشـيعة ومركزيتها على جوانب السياسـة الخارجية العراقية والعلاقات الدولية كافة.

أقر البرلمان العراقي «قانون تجريم التطبيع وإقامة العلاقات مع الكيان الصهيوني». الذي يحظر على أي فرد أو مؤسسة أو منظمة عراقية الاتصال بأي وسيلة مع الكيان الصهيوني ومن ينتمي اليه ومن يمثله في «المجال الثقافي أو السياسي أو العلمي أو التجاري أو الاقتصادي أو الإعلامي أو الأمني» وقضى بان اقامة مثل هذه العلاقات يعاقب عليها بالإعدام أو السجن. وصوت الأعضاء الحاضرون للجلسة جميعاً 275 عضواً، من بين 329 عضوا في البرلمان، من الشيعة والسنّة والكورد، لصالح القانون. وفي أعقاب اتفاقات إبراهيم وانفتاح معظم دول مجلس التعاون الخليجي الواضح على علاقات أوثق مع (إسرائيل) ، **فمن شأن حتى المزايدات السياسية الرمزية شأنها أن تفضي إلى تعقيد جهود الفصائل الكردية والسنّية وحتى الشيعية في العراق من أجل إقامة علاقات أوثق مع دول مجلس التعاون الخليجي ، وكذلك الحال إسرائيل ، والابتعاد مسافة أكبر عن قبضة طهران.**

كان المدافع الرئيس عن القانون رجل الدين الشيعي مقتدى الصدر، الذي فاز حلفاءه فعليًا بالانتخابات البرلمانية في تشرين الأول / أكتوبر 2021. وعلى الرغم من الخلافات السياسية الحادة وانهيار عملية تشكيل الحكومة في العراق بعد أكثر من ثمانية أشهر، إلا أن الصدر تمكن من حشد حلفائه في الحزب الديمقراطي الكوردستاني وكتلة السيادة السنّية وكذلك منافسيه الشيعة من الإطار التنسيقي، بقيادة رئيس الوزراء السابق نوري المالكي الذي بات «الثلث المعطل» الذي يمنع تشكيل حكومة جديدة. ويضم الإطار التنسيقي الميليشيات الشيعية الموالية لإيران والمتحالفة معها على نحو وثيق، لذلك لاغرابة في انضمام تلك الجماعات إلى دعوة الصدر. في الواقع ، **ربما كانت نية الصدر الرئيسية هي تفادي المزايدات وكذلك أن يتفوق عليه حلفاء طهران العراقيين بمعارضة كل مايمت بصلة لإسرائيل. بيد أن الأمر كان بالنسبة للسنّة والكورد، الذي سايروا الصدر والإطار التنسيقي، والذين يتمتعون بعلاقات قوية مع دول مجلس التعاون الخليجي التي عملت على تحسين علاقاتها مع إسرائيل، هو محاولة لتجنب التداعيات السياسية السلبية**. فالأمر بالنسبة لهم، على خلاف حلفاء طهران ، يمكن أن يؤدي ذلك إلى عواقب سلبية كبيرة.

كان القانون بمثابة اختبار لولاء حلفاء الصدر الكورد والسنّة الذين باتوا جزءًا من تحالف إنقاذ وطن في سياق محاولة فاشلة حتى الآن لتشكيل حكومة أغلبية. إذ يدين رئيس البرلمان السنّي محمد الحلبوسي بمنصبه للصدر، فيما يسعى الحزب الديمقراطي الكردستاني للحصول على دعم الصدر لمرشحه لرئاسة العراق. ومن ثم فقد كان للكورد والسنّة دوافع واضحة لدعم قانون الصدر المناهض لإسرائيل. أضف إلى ذلك، **إذا رفض السنّة مشروع القانون، لكانوا قد وقعوا تحت وطأة ضغوط شديدة واحتجاجات محتملة من قبل الشيعة، وكان من المحتمل أن يفقد الحلبوسي منصبه. فقد كان تصويت الكورد والسنّة بـ «نعم» استراتيجية دفاعية تهدف إلى تجنب غضب الحكم الشيعي المسيطر بشكل متزايد في بغداد**. ومع ذلك، قد يكون القانون ضاراً بكل منهما عبر تضييق نطاق دبلوماسيتهما وتواصلهما مع دول مجلس التعاون الخليجي. بل إن القانون الجديد يهدد في ظاهره بتوطيد سيطرة حكومة بغداد التي يهيمن عليها الشيعة ومركزيتها على جوانب السياسة الخارجية العراقية والعلاقات الدولية كافة.

ساعدت أخطاء حكومة إقليم كوردستان نفسها في تمهيد السبيل لسن القانون الذي من المرجح أن يسبب لها بمشاكل. فقد سمحت أربيل، في أيلول / سبتمبر عام 2021، لمجموعة بحثية أمريكية بعقد مؤتمر عمل على الترويج لتطبيع العلاقات الدبلوماسية العراقية وغيرها مع إسرائيل. وحضر المؤتمر بعض الشخصيات العربية السنّية البارزة وأقروا جدول الأعمال هذا. وقد أثار الحدث رد فعل سلبيا شديدا من الحكومة العراقية والأحزاب الشيعية ومن جانب قطاعات كبيرة من الجمهور. وانتقد الصدر المؤتمر بشدة وحث الحكومة على اعتقال من حضروا المؤتمر. كما تعهد «مايجب فعله شرعياً، وعقلياً، وقانونياً» لحظر أي مؤتمرات أو اجتماعات إضافية من هذا القبيل واقترح أنه سيتخذ إجراءات أقوى إذا فازت كتلته بالأغلبية في انتخابات تشرين الأول / أكتوبر عام 2021. وبعد إقرار القانون، دعا الصدر العراقيين إلى النزول إلى الشوارع للاحتفال بالقانون الجديد وإظهار الوحدة الوطنية في مواجهة رد الفعل العنيف من المجتمع الدولي.

ويدرك الصدر، وهو شعبوي بارع ، أن احتمال أي انفتاح على إسرائيل سيكون بمثابة لعنة على حلفاء طهران في العراق. وكان العراق فاعلاً محورياً في الحروب العربية الإسرائيلية على خلاف دول الخليج العربية، مثل الإمارات العربية المتحدة والبحرين وقطر (التي كانت لها علاقات دبلوماسية على المستوى التجاري مع إسرائيل في التسعينيات من القرن الفائت) . وما تزال كارثة 1967 والصدمة الثقافية التي ألحقتها الهزيمة السريعة بالمجتمعات العربية جزءاً من الوعي الثقافي والنفسي لبعض العراقيين. على النقيض من ذلك ، فإن دول الخليج التي انفتحت على إسرائيل لم تكن مستقلة في عام 1967 ولم تعان من وطأة الصدمة، إن وجدت. قد يكون لحظر التعاملات الفعلية مع إسرائيل، وحتى مجرد منع الدعوة إلى أي شكل من أشكال الانفتاح عليها، التفاتة رمزية إلى حد كبير، لكنها قد تلقى صدى لدى بعض الجمهور العراقي، الأمر الذي يسلط بدوره الضوء على البون في التصورات بين مجموعة واسعة من القطاعات المجتمعية في العراق وبين العديد من قطاعات مجتمعات دول مجلس التعاون الخليجي.

يتعرض الكورد على وجه الخصوص لوطأة ضغوط متزايدة بسبب تاريخ تعامل حكومة إقليم كردستان مع إسرائيل، ولاسيما المزاعم الأخيرة التي تفيد بأن كوردستان قد سمحت بإنشاء قاعدة عسكرية إسرائيلية سرية في أربيل. **كان من الممكن أن يبدو تصويت الكورد بـ «لا» اثباتاً لصحة الاتهامات بأن حكومة الاقليم الكوردي وأحزابها الرئيسة تتقرب بهدوء من إسرائيل بطريقة غير مقبولة لمعظم أنحاء البلاد. إذ أُستعملت هذه الاتهامات من جانب الميليشيات الشيعية المنتشرة على حدود إقليم كوردستان لتسويغ العديد من الهجمات الأخيرة على أربيل.** وفي الوقت الذي سعى فيه الكورد لتكوين بعض التصورات بشأن بعدها عن إسرائيل عبر التصويت لصالح القانون، لكن يمكن أن يكون للتشريع الجديد تداعيات على المنطقة الكوردية. **طور الكورد علاقة تكاد لاتكون مستترة مع إسرائيل، التي اشترت 24٪ من صادرات النفط لإقليم كوردستان في عام 2021. إذا ما نُفذ القانون كما هو مكتوب، فان من شأنه أن يمنع هذه المعاملات التجارية الحاسمة ويحول دون تطوير علاقات أوسع مع**

إسرائيل في المستقبل. وهو على أقل تقدير سيوفر لخصوم حكومة إقليم كردستان العراق نفوذاً جديداً وأسساً للانتقاد.

يمكن أن يكون للقانون أيضاً عواقب اقتصادية مؤلمة لبقية البلاد، ولاسيما الحكومة المركزية في بغداد. على الرغم من إزالة المادة في مسودة القانون الأصلية التي كانت ستمنع أي شركة تعمل في إسرائيل من الاستثمار في العراق، إلا أن القانون مايزال ينطوي على احتمالية تثبيط الاستثمار، ولاسيما إذا ما كان هناك أي جهد لتنفيذه. إذ قد يشعر المستثمرون بالقلق من التداعيات المالية والأخلاقية للعمل في العراق. ومن شأن ذلك أن يُفضي إلى مجموعة من المخاوف الجديدة والعقبات المحتملة أمام الاستثمار الأجنبي المباشر في العراق من لدن الشركات التي تشعر أنها مقيدة بسياساتها الخاصة أو القوانين في بلدانها الأصلية التي من شأنها أن تعاقب أي شيء يبدو أنه يتعاون في مقاطعة إسرائيل. قد يكون لدى الشركات الغربية ، التي تشعر بالقلق بالفعل بشأن انعدام الأمن والافتقار إلى سيادة القانون في العراق، حافز أقل للاستثمار في بيئة مليئة بعدم اليقين القانوني.

تأثير اتفاقيات (إبراهيم) على السياسة العراقية

لقد كان لمبادرة الإمارات، تليها البحرين والمغرب، بتطبيع العلاقات مع إسرائيل نتائج إيجابية وسلبية كبيرة على السياسة والخطاب العراقي. أثارت الاحتجاجات ضد الفساد في العراق في تشرين الأول / أكتوبر عام 2021 ، والتي أدت إلى إنشاء «حركة 25 تشرين الأول» ، ومؤتمر أربيل ، الذي جاء في أعقاب اتفاقات إبراهيم ، فكرة الانفتاح المحتمل على إسرائيل في أوساط بعض العراقيين. ترى حجة تطبيع العلاقات أن العراق لديه علاقات ثقافية قوية مع الجاليات اليهودية العربية والكوردر في إسرائيل والتي استمرت على الرغم من عدم وجود علاقات دبلوماسية بين البلدين. تقول الحجة أن العراق يمكن أن يستفيد من استخدام هذه الروابط العائلية والثقافية لفتح علاقات تجارية ودبلوماسية مع إسرائيل. إذ يعيش أكثر من 200 ألف يهودي من أصل عراقي في إسرائيل، لذلك يمكن أن تكون هذه الروابط الثقافية والعائلية بمثابة أسباباً وجيهة لتطبيع العلاقات من أجل

المنفعة المتبادلة لكلا البلدين. غير أن المدافعين الصريحين عن الانفتاح على إسرائيل تعرضوا لانتقادات شديدة من جانب معظم النخب والأحزاب السياسية الشيعية، من بين جهات أخرى، التي اتهمتهم بأنهم عملاء لمؤامرة صهيونية وأمريكية لتقويض النفوذ الشيعي في العراق بالإضافة إلى خيانة القضية الفلسطينية المزعومة. وتعهد الصدر بأنه لن يسمح أبدا بالتطبيع مع إسرائيل حتى لو تطلب ذلك «قتله». لذلك ، فإن الهدف الظاهري للقانون هو ترسيخ الاساس القانوني لمنع أي عراقي من السعي لتعزيز علاقات جديدة مع إسرائيل. وقد تكون نتيجته المقصودة أو غير المقصودة هي تقييد المصالح المشتركة للعراق مع دول الخليج العربية التي تعمل على تعزيز العلاقات مع إسرائيل. قد يأمل العديد من مؤيدي القانون الرئيسين في أن يساعد القانون الجديد على ضمان هيمنة الشيعة على السياسة الخارجية العراقية ، وعلى نطاق أوسع ، مواءمة توجه العراق مع توجه إيران.

ولاغرابة في أن إيران قد أشادت بحماس بالقانون. فقد وصف سفير طهران الجديد في بغداد محمد كاظم آل صادق الفعل بأنه «تاريخي» قائلاً «نبارك لممثلي الشعب العراقي الشقيق في مجلس النواب لتصويتهم على قانون تجريم التطبيع مع الكيان الصهيوني الغاصب». ومع ذلك، وعلى نحو مماثل، أدانت الولايات المتحدة والمملكة المتحدة وإسرائيل القانون. فقد أشارت وزارة الخارجية الأمريكية بشكل واضح إلى أن القانون «يتناقض على نحو صارخ مع التقدم الذي أحرزه جيران العراق عبر بناء الجسور وتطبيع العلاقات مع إسرائيل، وخلق فرص جديدة للناس في أنحاء المنطقة كافة». ومن الطبيعي أن لاتعلن دول الخليج العربية موقفها من القانون، لأن لديها مصلحة واضحة في التقليل من أي تأثير سلبي للقانون الجديد. زد على ذلك، هي تريد تفادي التصور السائد بتدخلها في السياسة العراقية المحلية والمجازفة بتثبيط التحسن الذي أحرزته في السنوات الأخيرة لنفوذها الدبلوماسي والسياسي مع الحكومة العراقية والفصائل المهمة في البلاد، بما في ذلك كتلة الصدر.

بعد أيام قليلة من إقرار القانون، وقعت الإمارات العربية المتحدة وإسرائيل اتفاقية تجارة حرة، الأمر الذي يمهد الطريق أمام التجارة الثنائية

لتصل إلى 10 مليارات دولار - وهو مؤشر على تعميق العلاقة الإماراتية الإسرائيلية على مستوى استراتيجي بدعم قوي من واشنطن. واتخذت المملكة العربية السعودية، إلى جانب الإمـارات والبحرين والمغرب، خطوات يمكن أن توجه الرياض نحو انفتاحها النهائي على إسرائيل. وقد رفعت المملكة العربية السعودية الحظر المفروض على حاملي جوازات السفر الإسرائيلية الذين يزورون المملكة لأغراض الاستثمار والأعمال، وهو الأمر الذي بات أكثر تواتراً ، وإن كان يتم في العادة بهدوء وخلف الكواليس، بيد أنه قد يكون أكثر وضوحا الآن.

يمكن للقانون العراقي الذي يجرم العلاقات مع إسرائيل أن يكون ببساطة التفاتة سياسية محلية تهدف إلى استرضاء إيران وعملائها الأكثر حماساً، غير أنه يناشد أيضاً المظالم العربية التقليدية والتعاطف مع الفلسطينيين. ومع ذلك ، إذا ما نُفذ القانون بصرامة أو بطريقة محددة سياسياً، فقد يتسبب ذلك في مشكلة كبيرة للعراق. على سبيل المثال، إذا حاولت الحكومة في بغداد متابعة الاتهامات ضد السلطات أو الكيانات التجارية والثقافية في إقليم كردستان، فقد يؤدي ذلك إلى إثارة التوترات بين الإقليم الكوردي ومعظم أنحاء العراق بطابعها السني والعربي الشيعي وانتشار الكراهية الدينية والقومية على نطاق واسع حيال إسرائيل. كما **يمكن أن يشكل القانون عائقاً كبيراً أمام الاستثمار الأجنبي المباشر في العراق، ولا سيما في صناعاته وموارده في مجال الطاقة. حتى إذا لم يُنفذ القانون، يمكن لواشنطن، على سبيل المثال، الاستشهاد به لتثبيط الاستثمار من جانب الشركات الأمريكية أو الأجنبية أو معاقباها أو حظرها على أساس أن المشاركة في مقاطعة تجارية لإسرائيل غير قانونية في الولايات المتحدة**. علاوة على ذلك، نظراً لأن القانون يتعارض على نحو واضح مع الاتجاه العام في أوساط دول الخليج العربية، فإن القانون الجديد يمكن أن يعقد وبنحو كبير من إعادة اندماج العراق التدريجي في مجتمع الدول العربية، ولاسيما مع جيرانه الخليجيين الذين يمكنهم تقديم المساعدات في مجال الاقتصاد والطاقة والاستثمار الذي تشتد الحاجة اليه.

هناك العديد من القوانين في العراق، وفي الواقع معظم البلدان، موجودة من حيث المبدأ ولكن يتم تجاهلها من حيث التأثير العملي ولا

يتم فرضها. ستعتمد عواقب هذا القانون الجديد على العراق في المقام الأول على ما إذا كان المقصود منه ممارسة سياسية خدمت غرضها في هذه الأثناء أو ستستخدمها القوى الشعبوية والقومية والموالية لإيران داخل الدولة العراقية بوصفه عقاباً ضد أي كيانات وأفراد، بما في ذلك حكومة إقليم كردستان، تواصل السعي إلى توثيق العلاقات ليس فقط مع إسرائيل، ولكن مع دول الخليج العربية التي تطور علاقاتها الخاصة مع الإسرائيليين. ستعتمد العواقب أيضًا على درجة اختيار أصحاب المصلحة الخارجيين الرئيسيين (بشكل أساسي دول الخليج العربية التي تطبيع العلاقات مع إسرائيل وإسرائيل والولايات المتحدة) الرد بشكل عقابي على إقرار هذا القانون وأي تطبيق له.

IRAQ COPY

التوصيات والملاحظات:

- إذ تحذر المقالة من التداعيات السياسة والاقتصادية في المقام الأول على العراق الناجمة عن التصويت على قانون حظر التطبيع مع الكيان الصهيوني، ولاسيما فيما يتصل بالعلاقة مع الولايات المتحدة ودول الخليج العربي، لكن هذا الـرأي محل نظر لان المصالح الاقتصادية وطبيعة التنافس على النفوذ في هذه المنطقة المهمة لها الاولوية على المواقف او الاعتبارات السياسية وهذا مابدا واضحاً في رد فعل دول الخليج الفاتر إزاء اقرار القانون، أما استنكار الولايات المتحدة فهو امر طبيعي نظراً لطبيعة العلاقة الاستراتيجية التي تربطها بالكيان الصهيوني.

- في الوقت الذي صوتت فيه الكتل البرلمانية على قانون حظر التطبيع مع الكيان الصهيوني بالإجماع على القانون، إلا ان ذلك لايُفصح بالضرورة عن قناعتها بالقانون، الأمر الذي يعني عدم اجماع المكونات العراقية بشأن الموقف من الكيان الصهيوني، ومن ثم ليس بالضرورة أن ينفذ القانون على أنحاء العراق كافة.

IRAQCOPY
Iraq In Global Think Tanks

نشرة تخصصية محدودة التداول يصدرها مركز غداً لادارة الصراع في بغداد وتتركز مهمتها في ترجمة اهم ما تتناوله مراكز التفكير العالمية حول العراق وتقوم ايضا بترجمة اشياء مهمة يعتقد فريق العمل ضرورة اطلاع صانع القرار عليها .

ونود ان نشير هنا الى مجموعة امور:-

الامر الاول: تتالف كل ترجمة من :

- **ملخص تنفيذي** : وهو خلاصة الترجمة حسب كاتبها ويقوم المركز فقط بترجمتها وتلخيصها ولا يتصرف بافكارها ومفرداتها.
- ترجمة نص المادة مع الاشارة الى الفقرات المهمة عبر تظليلها باللون الغامق.
- **الملاحظات والتوصيات** : وهي تمثل راي المركز ورؤيته للموضوع. وليس بالضرورة تبنيه للفكرة بل هو خلاصة ما وصل له راي المترجم والباحث.

الامر الثاني: يقوم المركز بترجمة النص كما هو ، فلا يعني ان المركز يتبنى رأي الكاتب.

الامر الثالث: ان هذه النشرة تخصصية وترسل فقط لمجموعة محدودة جدا من صناع ومتخذي القرار في العراق. ولا يجوز نشرها شرعاً وقانوناً الا باذن من مدير المركز حصراً.

الامر الرابع: يسر المعهد استقبال ملاحظاتكم وتصويباتكم وانتقاداتكم البناءة. على البريد الالكتروني ورقم الهاتف المثبتان على صفحات النشرة.

الامر الخامس: المركز مستقل ماليا واداريا بشكل كامل ولا يستقبل اي تبرعات او معونات.

غداً
Tomorrow لإدارة الصراع

مركز غداً لإدارة الصراع

IRAQCOPY

Iraq In Global Think Tanks